نظام الوصاية الدولية
شكل من اشكال الاستعمار
لا للوصاية .. نعم للسيادة الوطنية الكاملة

الجزء الثاني

رسالة مفتوحة الى الاخ طالب المذخور
تعليقا على ما جاء برده على رسالتنا المفتوحة رقم 1

بقلم
سيد طاهر آل سيد نعمة
نائب الامين العام لحركة التحرير الوطني الأحوازي
arabistan@yahoo.com
www.Al-Ahwaz.com

***

ملاحظة : نحن نرفق رد الأخ المناضل طالب المذخور ضمن رسالتنا هذه والتي نشرت في موقع عربستان في بتاريخ 14 / 11 / 2005 ، وعنوانها على موقع عربستان :
http://www.arabistan.org/52_5/wesayah_alestemaar_boferas.htm

في البداية اشكر الأخ طالب المذخور على الرد ، ثم اود ان اثمن اجتهاد الأخ طالب المذخور على اجتهاده الذي قصد منه الكشف عن حل يشكل مخرجا سياسيا لقضية الأحواز ، ونرجو منه بالمقابل ان يحتكم الى منطق المواثيق والمقررات الدولية وتفسيراتها تلك القواعد المعمول بها كبرتوكولات ، كما ادعو الاخوة الأحوازيين ايضا الذين لديهم بعض الوقت الى المشاركة البناءة في هذا الحوار الديمقراطي ، فالقضية المطروحة على النقاش تحتاج الى مشاركة اوسع من جميع الاطراف لابداء الاراء في هذا الشأن ، ونرجو من الجميع الذين يرغبون بالمشاركة تكون مشاركاتهم مبنية على استندات علمية ووثائقية مرتبطة بالميثاق الامم المتحدة وتفسيراته ، حيث اننا بحاجة الى انصاف بناء وصادق بدون اي انحياز او معارضة لمجرد معارضة .
على العموم بتقديري الامر مفتوح للجميع .

فالندخل بالموضوع :

تعليقنا :

- **حول العنوان :**

الأخ طالب المذخور استخدم عنوان رسالتنا الاولى بطريقة خاطئة ، فحور الشق الاول منه الى (الوصاية نوع من انواع الاستعمار) ، في حين ان نحن استخدمنا العبارة التالية (نظام الوصاية الدولية شكل من اشكال الاستعمار) ، فقط استبدل كلمة شكل بكلمة (نوع) وكلمة (اشكال) بكلمة (انواع) ، فكلمة (نوع) لا تعني بالضرورة (شكل) ، فنرجو من الاخ طالب المذخور مراعاة الدقة .

ثم اننا نؤكد ان الوصاية شكل من اشكال الاستعمار ، فقد اجمع فقهاء القانون الدولي والمعنيين بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها على ان الوصاية هي استعمار .

كما ان شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية الدولية لم تطلب هذه الوصاية ولكن جاءت نتيجة توزيع تركة الحرب العالمية الاولي بين دول الحلفاء المنتصرين .

ثم ان شعوب المستعمرات عبرت عن امتعاضها ورفضها لهذه الوصاية ، لذا استمرت بمطالبتها المستمرة في انهاء هذه الوصاية عبر وسائلها المتحة حتى ان استجابت الدول الوصية عليها لمطالبها ومنها من استقل ومنها من انظم الى دول اخرى ومنها اصبح جزء من دول ولكن يتمتع بنوع من انواع الحكم الذاتي .

فعلى هذا فنحن متمسكون بعبارة (الوصاية شكل من اشكال الاستعمار) وبرهاننا في هذا الشأن والذي نستند عليه ان الدول الوصية على المستعمرات كانت تمثل سلطة انتداب ووجودها بدون رغبة وارادة شعوب المستعمرات .
واذا ما عرفنا مفهوم الاستعمار وفق القاعدة المتعارف عليها ، على انه : هو احتلال ارض بدون ارادة ورغبة شعبها وضمها الى سيادة الدولة المرتكبة جريمة الاحتلال ، انظماما قسريا .

على هذا الاساس تعتبر (وفقا لتعريف مفهموم الاستعمار والاحتلال) تكون الوصاية شكل من اشكال الاستعمار ، هذا الا اذا عند الاخ طالب المذخور تفسيرا آخر للاستعمار .

• التشويش :

استطرق الاخ طالب المذخور ، ان طرحنا بهذا الشكل (اي بالصياغة التي صغنى عنوانه ومحتواه) ، شكل تشويش لعقل القارىء ، على حد زعم الأخ ابو فراس .

ونحن نقول ، لا ليس الامر كذلك فحضرتكم طرحتم موضوع الوصاية ، وبما ان هذه الوصاية جزء من ميثاق الامم المتحدة نحن تناولناها ضمن سياقاتها الدولية وليس بما يلحوا لنا او كما نشتهي ، فعلي كل من يتناول هذه القضية عليه تناولها ضمن دائرة مواد ميثاق الامم المتحدة وتحديدا (الفصل 12 : نظام الوصاية الدولي ، الفصل 13 : مجلس الوصاية) وضمن تفسيراتها القانونية .

• تعليق مهام مجلس الوصاية :

قال الاخ طالب المذخور في البند رقم (1) من رسالته : (تعليق مجلس الوصاية لمهامه ، لا يعني ان قانون الوصاية قد حذف من القانون الدولي ، ولكن لماذا يجتمع المجلس ما دام ليست هناك اي اقاليم تحت الوصاية !) . هذا ما جاء برد الأخ طالب المذخور .

فجوابنا ، نحن لم نقل ولم نشير الى ان مجلس الوصاية حذف من الامم المتحدة ، بل اشرنا الى ان مجلس الوصاية علق نفسه ، لان عندما اسس مجلس الوصاية اسس على هدف معين ولغاية محددة ، وهو جاء قانونيا ليتبني شأن المستعمرات المشمولة بالوصاية الدولية .

فبتقديري ، ان امر مجلس الوصاية يعود الى المعنيين به ولمجلس الامن الدولي ، وانطلاقا من ممارسته الفعلية ، نجد ان مجلس الوصاية عندما انهى أخر قضية لاخر مستعمرة وهي بالاو وانتهى امرها بالاستقلال في 1 / 10 / 1994 ، حينها اخذ المجلس قرارا بتعليق نفسه في 1 / 11 / 1994 اي بعد 31 يوما (للعلم ان شهر اكتوبر لعام 1994 كان 31 يوما) من استقلال بالاو .

فأعتقد ان اعضاء المجلس هم ادرى واخبر بصلاحياتهم ، فأذا كان مجلسهم قانونيا قادر ان يوسع صلاحياته ليشمل قضايا وصاية جديدة غير التي كانت بحوزته لاستمر في مهامه ، فهو ليس بحاجة الى اي جهة خارجية ان تملي عليه ، وفي نفس الوقت انه لا يمكنه تجاوز صلاحياته المحددة له في ميثاق الامم المتحدة بدون قرار دولي صادر من القنوات المتعارف عليها قانونيا والتي نعتقد هذه القنوات متمثلة بالدرجة الاولى في مجلس الامن الدولي .

- **<u>تعليقنا على البند (2) :</u>**

ذكر الاخ طالب المذخور في مقاله ، التالي : (ان مجلس الوصاية يؤهل الاقاليم لحكم نفسها في مدة تتراوح بين 10 الى 15 عاما) .

حقيقة انا شخصيا مستغرب كثيرا من اخي طالب المذخور عندما حدد سقف المدة الزمنية بـ (10 الى 15 عاما) ، فراجعنا الفصلين 12 و 13 من ميثاق الامم المتحدة المتعلقين بقضايا الوصايا لم نعثر على هذه المدة التي حصرها الكاتب بـ 10 الى 15 عاما .

وانني لاتعجب كيف ان اخي طالب المذخور وهو امين عام لحزب سياسي يسمح لنفسه بقلب الحقائق الوثائقية بدون ان يراعي الدقة في تناولها ، على الاقل حفاظا على مصداقيته .

ثم في البند (2) عرج الاخ طالب المذخور مستفسرا منا ، هل من بديل غير الوصاية يوصلنا الى سيادة كاملة خلال المدة التي ذكرها او نصف المدة ؟

جوابنا :

نحن اولا ، لا يمكننا الاستناد الى المدة التي ذكرها لنا الأخ طالب المذخور ، فهي مدة ليست لها وجود اصلا في ميثاق الامم المتحدة ، فمناقشتها امر مفروق منها ، بحكم انها مدة غير منصوص عليها في مواد ميثاق الامم المتحدة في هذين الفصلين المذكورين آنفا والمتعلقين بنظام الوصاية وبمجلس الوصاية .

ثانيا ، الذي طرحه الاخ طالب المذخور حول (نظام الوصاية) والذي اعتبره هو الحل الامثل ، وبني عليه امالا ليس لها وجود في ميثاق الامم المتحدة ، بالاضافة ان نظام الوصاية لا يعنينا ابدا ، لثلاثة اسباب رئيسية (وليست الوحيدة) هما :

أ- ان مجلس الوصاية معلق .

ب- ان الغاية من انشاء نظام الوصاية وآليته المشرفه على هذا النظام والمتمثلة بمجلس الوصاية ، الغاية منه هو معني بالمستعمرات المشمولة بالوصاية تحديدا بـ 74 مستعمرة ، كانت تشكل تركة الحرب (غنائم حرب) بين المنتصرين من الحلفاء .
ت- بحكم الواقع الفعلي والسائد ، كانت الدول الوصية هى التي تتوصى على المستعمرات المتنازع عليها بين الدول الكبرى ، فتوصلوا الى اتفاقيات فردية كتسوية تقضي بتوزيع الوصايات على هذه المستعمرات .

نحن لم نكن يوما من الايام جزء من هذه التركة ، بدليل وببساطة لم نكن جزء من تلك المستعمرات ، بل الأحواز وقعت تحت الاستعمار الايراني ، وانها وقعت ضحية مؤامرة دولية بين دول استعمارية وهي ايران وتركيا وبريطانيا وروسيا القيصرية ، وبموجب اتفاقيات ارضروم الاولى (1823 م) والثانية (1847 م) تنازلت الدولة العثمانية عن سيادتها الاسمية للدولة الفارسية ، ولم تنجز ايران سيطرتها على الاحواز الا في عام 1925 ، اي الا بعد 78 عاما من توقيع اتفاقية ارضروم الثانية ، ولم يكن احتلال الاحواز الاعبر غزو واحتلال عسكري مباشر وتم ضمها ضما قسريا .

• تعليقنا على البند (3)

ثم تسأل الاخ طالب المذخور منا بماذا نسمي الوضع الذي يحيا به شعبنا وارضا ، كي نسمي قانون الوصاية بالاستعمار .

اعتقد ان الجميع بما فيهم الاخ طالب المذخور يعرف جيدا اننا من خلال شبكة الأحواز اعلاميا ومن خلال حركة التحرير الوطني الأحوازي سياسيا نعتبر الوجود الايراني في الأحواز استعمار واحتلال واننا ندعو اعلاميا وسياسيا الى اقتلاع وانهاء هذا الوجود الاستعماري للعدو الفارسي في الأحواز وندعو الى التحرير والاستقلال والسيادة الكاملة ، ولكن الامر هنا في هذا النقاش ، نناقش امرا وقضية متعلقة كقانون وهي متمثلة بالوصاية ورأي فقهاء القانون الدولي بها ، وعلينا ان نفهم هذا القانون ، ومدى علاقته بقضيتنا ، وهل يشكل حلا لنا ؟ وهل فعلا كما اجتهد الأخ طالب المذخور انه يشكل حلا لقضيتنا ؟ وهل نظام الوصاية فعلا يشكل كنظام دولي من الوجه القانونية احقية قانونية في احتضان قضيتنا ؟ بعبارة اوضح هل هذا النظام يمكنه ضمن الاعراف والمواثيق الدولية تستطيع من خلاله دول في مجلس الامن ان تكون وصية او تلعب الدور الوصي على القضية الأحوازية ؟ وهل هذا النظام ينطبق علينا او يشملنا او يعنينا كنظام بصلاحياته وقوانينه الحالية ؟ وهل ستكون هذه الخطوة الدولية الجديدة سابقة خطيرة بشقيها الايجابي او السلبي على العلاقات الدولية بين الدول ؟

نحن نطالب الاخ طالب المذخور بتقديم توضيحات قانونية وتفسيرات لفقهاء في القوانيين الدولية تدعم مقترحه للوقوف على هذا الامر وقفة عملية ومنطقية ، وحتى لا يتحول هذا الامر كم يحرث البحر بقصد الزراعة ، فهل يعقل اننا نحرث بحرا ونقول اننا نريد زراعته ؟

ثم كيف وعلي اي استناد اعتقد الاخ طالب المذخور ان اقتراحه متوافقا للشروط اللازمة في تقديم الطلب الى مجلس الوصاية ، وهل سيكون مقبولا لدي الطرف الدولي ؟ فنحن بتقديري قبل ان نتوجه بهذا الطلب فرضيا فمن المنطق والعقل ان نجري بحوثا ودراسات واتصالات واستشارات قانونية مع ذوي الاختصاص لمعرفة حقيقة نجاح طلبنا قبل التوجه به وحتى لا نكون في مجال الاستخفاف والسخرية من قبل تلك المؤسسات الدولية بحكم اننا مسؤولين نمثل شعب

ونضطلع بقضيته ونعمل على خلاصه من الاحتلال الايراني من المفترض اننا على دراية كافية بقوانيين الامم المتحدة .

للتذكير فقط ، اننا لم نجد في المواد المعنية بقانون الوصاية في الفصلين 12 و 13 ما يشير الى ان الشعوب الواقعة تحت الاستعمار يمكنها ان تطلب الوصاية على نفسها !
كما لم نجد ولم نقرأ ولم نسمع مثل هذه الحالة حدثت في الامم المتحدة ، لربما عندي قصور في معلوماتي ، فأرجو ممن يجدني في هذه النقطة مخطئا ان يأتي لي بحادثة مشفوعة ببرهان .

اخي الوصاية هي حالة خاصة بدول كبرى تنازعت على مستعمرات وتوصلت تلك الدول الى اتفاقيات فردية بقصد توفر الامن والسلم العالميين لتجنب الحروب ، وتلك الاتفاقيات شكلت تفاهمات بينها وشكل مجلس الوصاية لهذا الغرض .

تعليقنا على البند (4)

استطرق الاخ طالب المذخور في البند الرابع الى ان : ليس هناك اي شيء اسمه (حق تقرير المصير) او (السيادة الكاملة)

طبعا هذا الامر غير صحيح مطلقا ويمكنكم مراجعة ميثاق الامم المتحدة فستجدون مواد كثيرة تشير الى حق تقرير المصير والسيادة ، ونورد منها على سبيل الذكر وليس الحصر ، ومن هذه المواد :

في ما يخص تقرير المصير فقد جاء في المادة (1) الفقرة (2) والتي تنص :
(انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها **تقرير مصيرها** ، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام) .

اما فيما يخص السيادة الكاملة فنجد الميثاق الامم المتحدة اشار اليها بالمواد التالية : المادة (2) الفقرة (1) ونصها : (قوم الهيئة على مبدأ المساواة في **السيادة** بين جميع أعضائها) ، والسيادة هنا تعني السيادة الكاملة التي تتمتع بها الدول التي تفرض سيادتها على اراضيها او اقاليمها وتبسط سيطرتها عليها وتحكمها من خلال نظامها السياسي .

بالاضافة الى ذلك تشير المادة (4) الفقرة (1) و (2) ، ففي الفقرة (1) نصها : (العضوية في الامم المتحدة مباحة لجميع **الدول** الاخرى المحبة للسلام ، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه) .
وهنا اشارة ضمنية للسيادة متمثلة بكلمة (**الدول**) .

اما الفقرة (2) فقد نصت : (قبول أية **دولة** من هذه الدول في عضوية الامم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن) .

على العموم عندما استبعد الاخ طالب المذخور اي وجود لعبارتي (حق تقرير المصير) ، و (السيادة الكاملة) في ميثاق الامم المتحدة كانت سابقة غير عادية لطبيعة تناوله هذه القضية خارج نطاق سياقاتها .

وللعلم ان ميثاق الامم المتحدة مبني على سيادة الدول ، وهو عقد اتفاق بين دول ذات سيادة مستقلة متعاقدة على حفظ الامن والسلام الدوليين وان لا تكون اي دولة مصدر تهديد لهذا المطلب الدولي ، الذي يشكل العمود الفقري لامن وسلامة العالم .

الصحراء الغربية

اما فيما يخص الصحراء الغربية (البليساريو) فمكننا ان نوضح بعض الامور في هذه القضية ، فقد انسحبت اسبانيا من الصحراء عندما وجه ملك الحسن الثاني رحمة الله عليه نداءا للشعب المغربي بما فيه شعب الصحراء بالخروج الى الشارع معبرين عن رفضهم للاحتلال الاسباني ، فأستجاب الشعب المغربي والصحراوي لهذا النداء التاريخي ويومها زحف المغاربة والصحراويين على الاقدام اتجاه الصحراء الغربية ، فاعلنت اسبانيا عن انسحابها رسميا من الصحراء وضمت الى المغرب ، فنشبت ازمة الصحراء فيما بعد بدعم من الجزائر ، وتعتبر قضية الصحراء من اهم القضايا الخلافية بين المغرب والجزائر ، ومازالت مشكلة الصحراء في اروقة الامم المتحدة تراوح في نطاق دائرة الاستفتاء الشعبي بأشراف الامم المتحدة ، ومن اهم نقاط الخلاف على الاستفتاء بين المغرب والبليساريو ، ان المغرب يعتبر المغاربة الذين يقطنون الصحراء يجب ان يشاركوا في الاستفتاء بحكم وجودهم في الصحراء ، الا ان البليساريو يرفضون هذا الطرح معللين ان وجود المغاربة في الصحراء يعتبرون مستوطنون نازحيين اليها ، وما جاء بمقالة الرد للاخ طالب المذخور بالاشارة الى خمسة سنوات حكم ذاتي فهذا الامر مازال غير واضح رسميا .

السودان

اما فيما يخص السودان فيجب ان يكون الأخ طالب المذخور دقيقا بتناوله لمثل هذه المواضيع ، فالاطراف السودانية توصلوا الى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية يتقاسمون فيها السلطات ويتقاسمون الثروة بطرق عادلة ومرضية للجميع ، وبعد عشرة سنوات يمكن لاهل الجنوب السوداني ان يدخلوا في استفتاء دولي تشرف عليه الدول المشرفة على الاتفاق الاخير والذي شاركت شهدت عليه دول مجاورة والامم المتحدة والجامعة العربية .

اذكروا لنا مثلا واحدا

فقد طلب الاخ طالب المذخور منا بالحرف الواحد ، ما نصه : (فنحن نود منكم أن تذكروا لنا مثلا واحداً في عالمنا هذا لدولة مستقلة ذات سيادة اِكتسبت سيادتها من خلال حق تقرير المصير أو حازت على السيادة الكاملة بدون المرور بمرحلة الحكم الذاتي ؟؟) .

فجوابنا هو :

هناك دول كثيرة اكتسبت سيادتها من خلال حق تقرير المصير ، ومنها :

1. ارتيريا : التي ناضلت ضد الاحتلال الاثيوبي ، وطردت الاحتلال واعلنت سيادتها بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا (بقيادة زعيمها أسياسي أفورقى – رئيس دولة ارتيريا بعد الاستقلال) ، وطلب من الشعب الارتيري حينها اجراء استفتاء شعبي على حق تقرير المصير ، وعندها قرر الشعب الارتيري استقلاله ، واعلنت ارتيريا دولة مستقلة ذات سيادة .

2. بنغلادش : عندما خرج الشعب البنغالي الى الشوراع وطالب بالانفصال عن باكستان ، ودعمت الهند تطلعات الشعب البنغلاديشي في نضاله من اجل تقرير مصيره وانتهى الامر بالاستقلال الكامل .
3. باكستان : التي خاضت نضال مرير مع الهند من اجل تقرير مصيرها واستقلالها ، وتكلل بالاستقلال .
4. القارة الهندية بقيادة غاندي قاد نضال قارته من اجل الاستقلال عن بريطانيا .
5. دول اتحاد السوفيتي : بعد انهياره في عهد غورباتشوف ويالتسن انفرط عقد هذه الامبراطوية واستقلت جمهورياته واصبحت دولا مستقلة اعضاء في الامم المتحدة .
6. تيمور الشرقية : عندما خرج شعبها مناديا بحق تقرير مصيره عن اندونيسيا ، ونال استقلاله حديثا .
7. بالاضافة عندما انهار الاتحاد اليوغسلافي : واستقلال البوسنه والهرسك ، وغيرها من جمهوريات البلقان ولم يبقى مع الصرب الا جمهورية الجبل الاسود .

الدول العربية والحكم الذاتي

اما فيما جاء بنظرتكم السريعة لواقع الدول العربية التي ذكرتم على انكم ترونها جميعا قد مرت بمرحلة الحكم الذاتي .

فبتقديري يبدو ان الامر اختلط عليك يا اخي ابو فراس عندما تكون هذه نظرتكم الى الدول العربية بأنها مرت بالحكم الذاتي ، فهذا الامر غير صحيح وغير دقيق ، فالدول العربية لم تكون متمتعة بالحكم الذاتي بل كان الوطن العربي منقسم تحت وطئة الاحتلال العثماني والفارسي والاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي والاسباني وغيرها من استعمارات مرت بهذه الارض العربية الطاهرة ، فنرجو مراجعة التاريخ جيدا قبل تناول قضايا بطريقة خاطئة .

خلاصة القول :

1. ان مواد ميثاق الامم المتحدة والمتعلقة بمجلس الوصاية لم يحتوي على اي مادة تشير او تفيد بأن بالامكان اي شعب ان يتقدم بطلب الى مجلس الوصاية يطلب فيه ان يكون تحت وصاية دولية .
2. مجلس الوصاية ، علق نفسه بأنتهاء مهامة والغاية من وجوده انتهت بأنتهاء آخر قضية متعلقة بآخر مستعمرة وهي بالاو .
3. مازلنا نؤكد ان مجلس الوصاية كقانون لم يلغى من ميثاق الامم المتحدة ولكن المجلس معلق رسميا ضمن قرارات دولية اتخذت .
4. لم نرى في تاريخ العصبة او الامم المتحدة ان شعبا تقدم بطلب الوصاية على نفسه ! الا الأخ طالب المذخور ، ونحن لا نعرف الى من يتقدم بطلبه اذا كان مجلس الوصاية معلق !
5. بتقديرنا ان يقوم الاخ طالب المذخور بدراسة كافية وبحث جاد حول مقترحه قبل ان يطرحه على الساحة السياسية الأحوازية ، حتى يكون المقترح اكثر عمليا من الوجه الاجرائية من قبل الامم المتحدة .
6. الحل الداخلي يجب ان يأتي قبل الحل الخارجي ، فالحل الداخلي يكمن في الوحدة الوطنية التنسيقية التوافقية ، لان الوحدة تشكل قاعدة اساسية لحصد المكاسب لاي تحرك سياسي احوازي لصالح القضية ، مع التمسك بمصلحة الأحواز العليا كمبدأ وطني للتفاهم

والتنسيق والتوافق وتحديد سياسة احوازية واحدة ملزمة لجميع الفصائل وتشكيل قيادة احوازية مشتركة تضم الجميع ايضا ، وحتى تنجح تلك الوحدة سيعرف العالم ودوله مع من يمد يده .

اللهم اهدينا الى الصراط المستقيم ، وانصر شعبنا على المستعمر الفارسي

ودمتم للنضال ، والاستقلال للأحواز
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
2005-11-15

***

نص رد الأخ طالب المذخور – الامين العام لحزب الوطني العربستاني :

الوصاية نوع من أنواع الإستعمار.... لا للوصاية ... نعم للسيادة الوطنية الكاملة

موقع عربستان ـ طالب المذخور

http://www.arabistan.org/52_5/wesayah_alestemaar_boferas.htm

هكذا كان العنوان الذي أختاره الأخ سيد طاهر آل سيد نعمة ليرد به على الأقتراح الذي كان يحمل عنوان ((الطريق الى الوطن)) .

ونحن إذ نشكرالاخ سيد طاهر على أهتمامه بالموضوع وهذا من خلال بحثه في بعض النقاط القانونية لتفسير قانون الوصاية.
ولكننا نعتقد أن طرح الموضوع بهذا الشكل يشوّش على عقل القارئ من حيث عدم تتبع مسار قضايا شعوب العالم وربطها بمسار قضيتنا من الناحية القانونية.

1- فمن ناحية تعليق مجلس الوصاية في 1 تشرين الثاني ـ نوفمبر 1994م بعد إستقلال بالاو وهي آخر إقليم كان تحت الوصاية. فهذا أمر طبيعي ولايعني أن قانون

الوصاية قد حذف من القانون الدولي ولكن لماذا يجتمع المجلس مادام ليست هناك أي أقاليم تحت الوصاية !!!!.

2 - مجلس الوصاية يؤهل الأقاليم لحكم نفسها في مدة تتراوح بين 10 إلى 15 عاما .
فهل لدينا بديل الآن يضمن لنا أن الأحواز ستكون ذات سيادة كاملة خلال هذه المدة أو حتى ضعفها لكي نتمسك بهذا البديل؟؟!! .

3 - وسؤالي للأخ سيد طاهر : ماذا يسمى الوضع الذي نحيا به الآن شعباً وأرضاً كي نسمي قانون الوصاية بالإستعمار ؟؟؟؟؟.

4 - ثم يجب علينا أن نعلم ونعرف قبل غيرنا أنه لايوجد وبكل صراحة شيء إسمه حق تقرير المصير ولا شيء إسمه السيادة الكاملة وحسب القانون الدولي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .
فأي أقليم غيرمتمتع بالحكم الذاتي لايعتبر قانونياً إقليم مؤهل للسيادة،ولا لحق تقرير المصير، فشروط التأهيل تتطلب وجود ثلاث سلطات:((التشريعية ـ التنفيذية ـ والقضائية))،مع ممارسة فعلية/عملية لهذه السلطات لفترة تتراوح بين 5 ـ 10 سنوات ، ومع توفر شروط أخرى مثل: الديمقراطية ،حقوق الإنسان، الوضع الإقتصادي، النموالإجتماعي والثقافي ، وغيرها الكثير .

فرغم أن الساقية الحمراء ووداي الذهب((البوليزاريو)) حرروا بلادهم من الإستعمار الإسباني ثم كانت هناك حرب طاحنة في الصحراء مع المغرب فلم تصبح الصحراء الغربية دولة معترف بها ولها كرسي في هيئة الأمم المتحدة،وآخر قرار صدر من هيئة الأمم المتحدة **هو منحها الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات ثم بعدها يكون لها حق تقرير المصير .**
وجنوب السودان أيضا، فرغم سنوات طوال عجاف من الإقتتال وهناك إحصائيات تقول بمقتل ثلاثة ملايين من الطرفين إلا أنهم أتفقوا في النهاية **على الحكم الذاتي لمدة عشر سنوات.**

فنحن نود منكم أن تذكروا لنا مثلا واحداً في عالمنا هذا لدولة مستقلة ذات سيادة إكتسبت سيادتها من خلال حق تقرير المصير أو حازت على السيادة الكاملة بدون المرور بمرحلة الحكم الذاتي ؟؟.

وبنظرة سريعة لواقع الدول العربية نراها جميعها قد **مرت بمرحلة الحكم الذاتي** ، فهذه ظروف تفرض نفسها علينا ولايمكننا أن نفرض على العالم أن يصيغ قوانين جديدة تناسب تطلعاتنا ، فللمنظومة الدولية أسس ثابتة لقبول أي دولة جديدة للإنضمام إليها ، ولامجال أمامنا سوى تتبع هذه الخطوات التي فَرضتها علينا دول

خرجت منتصرة من حرب عالمية دامت عشر سنوات وذهب ضحيتها أكثر من 60 مليون إنسان .

فنرجو مراجعة مشاريعنا السياسية وليس هناك عيباً في هذا ما دام القصد هو البحث عن سبل لخلاص شعبنا من الأوضاع المأساوية التي يعيش تحت ظلها .

ومن المؤكد فإن دول الوصاية لن تفرض علينا لغة غير اللغة العربية ولن تكون حائلاً بيننا وبين حق تقرير المصير بل ستساعدنا لبناء أسس تجعلنا قادرون على أن نكون جزءاً فاعلاً في المنظومة الدولية نشترك في ترسيخ أسس السلام والرخاء العالمي والمساهمة في البناء الحضاري العالمي.

2005 – 11 – 14